فن القيـــــادة

للكاتب الفرنسي أندريه موروا

بقلم الأستاذ محمد أديب العامري

(كتب أندريه موروا الكاتب الفرنسي المعروف كتاباً أسماه « فن الحياة » أو بترجمة أدق « فن العيش » وقد ذاع الكتاب أيما ذيوع وترجم إلى عدة لغات منها الإنجليزية

والفصل الذي نقدمه الآن هو واحد من فصول الكتاب. ويلاحظ من الفصل أن القيادة أو الزعامة أو الرئاسة عند أندريه موروا لا تعني قيادة الناس السياسية فقط وكما نميل نحن إلى التعريف ، ولكنها تعني القيادة إجمالا في ميادين الحياة كلها. فالملك قائد، وزعيم الأمة، وقائد الجيش ورئيس الحكومة قادة . ومثل ذلك رئيس المصلحة أو الشركة أو المدرسة أو رئيس جماعة من البنائين مثلا . ولهذا نرى أن الأمثلة التي يضربها موروا مقتبسة من ميادين الحياة المختلفة ، وأنها أمثلة تعتمد على حياة صناعية علمية لانهدها كثيراً في بلادنا . فلنصبر على هذه الأمثلة ولنتفهمها فانا جديرون إذ نفعل أن ندرك أهمية الحياة الصناعية، في الحضارة الراهنة) المترجم

لا يستطيع الناس أن يقوموا بعمل مشترك قياماً مجدياً إلا إذا اضطلع واحد منهم بتنظيم نشاطهم جميعاً إلى غاية مشتركة، ويتضح هذا عندما يقوم الناس بأعمال تحتاج إلى شيء من النظام. فمن العبث مثلا أن تقوم جماعة من الناس بإنشاء خط حديدي ، أو تسيير قارب إلا إذا قام عليهم رقيب يضبط حركاتهم . ولن يكون مصير أي عمل تقوم به جماعة دون قيادة إلا الاضطراب والفساد . ويعلم جميع الذين اشتركوا في حرب من الحروب ضرورة القيادة . وما يصح على الجيش يصح على عمال في ميناء أو صناع في مصنع ، أو محررين في مكتب لجريدة ، كما يصح على سكان بلد من البلدان . وخلاصة القول أنه حيثما يعمل رجال عملا مشتركا فلابد لهم من قائد

وفي اللحظة التي يظهر فيها القائد بقيادته، أو الزعيم بزعامته، وحيث تكون هذه القيادة قوية مضبوطة ، يعقب الفوضى نظام واستقرار . وفي الحرب العالمية الأولى كانت الوحدات التي تقاد قيادة فاشلة تتقهقر وتقع في أزمات حتى قيض لها قائد جدير باللقب فتتحول الكتائب إلى قوة ذات رباطة ومقاومة . وقد يبدو على الأمة الواحدة المؤلفة من شعب واحد معروف ، الاضطراب والفوضى ، أو النظام والقوة ، متوقفاً ذلك على ما إذا كانت الحكومة تقوم بمهمة الحكم أو لا تقوم . وبغير هذه القيادة لا يمكن أن تقوم قائمة لعمليات حربية أو حياة وطنية أو نظام اجتماعي

ولقد أخذت الجماعة البشرية طوال تاريخها بقاعدة اختيار قادة أعمالها على أساس يتلو بعضهم فيه بعضاً بنظام هرمي . وقام

والآن نعود إلى أبيات الحبوبي فنعرضها وهي :

وبارجيلية تهـــدى بكف رشا
حلو الدلال رشيق القـــد مياس
ظلت تعربد في كفيه شـــاربة
من ريقه العذب لامن نهلة الكاس
حتى إذا جاد لي فيهـا بثثت بها
وجدي « عيانا » تراه أعين النـاس
حيث الدخان إذا ما جال في كبدي
موهت في نفخه تصعيد أنفـاس
جاءت تزر فويق الماء مئزرها
وفوق مفرقهـا لألاء مقبـاس
أعديتها داء برحائي معاكسة
فالدفع في قلبها والنار في الراس

وقبل أن أختتم هذه الكلمة أود أن أذكر صديقنا الشاعر الأستاذ إبراهيم الوائلي بأن لشعراء النجف الشيء الكثير في وصف الدخان لم أطلع عليه ولعله يتكرم فيذكر لنا شيئاً منه إذ قد حدثني صديق الأستاذ فؤاد عباس معاون عميد الإعدادية المركزية ببغداد وهو دائرة معارف كما يعرف الأدباء بأن لشعراء النجف الكثير في هذا المعنى . لذا يسرني أن أترك المجال للأستاذ الوائلي الآن .. ولعلي بهذه الكلمة أشبع رغبة الأستاذ دعبس في وصف الدخان

« بغداد » عبد القادر رشيد الناصري

هؤلاء القادة كل مرة بتأسيس نظام وطدوا فيه لشعوبهم مصائر بلادهم على هذه القاعدة

لكنهم كانوا يستغلون هذا النظام لظلم الشعوب ؛ فكانت هذه تثور فى وجوههم فيضطرب النظام الذى أقيم وتعقبه الفوضى فتعود الأمم إلى بناء هذا النظام من جديد . ولما انهار التركيب الهرمى العسكرى الذى قامت عليه الدولة الرومانية فقدت هذه الدولة قوتها وقام على أنقاضها نظام هرمى إقطاعى لم يتم بناؤه إلا بعد فترة طويلة من الفوضى ولما ألغت روسيا النظام الرأسمالى قام على الأثر نظام من الفنيين ورجال الأعمال أدوا الواجبات الأولى نفسها . وذلك هو السبب الذى يحمل رجال الثورة على الرغم من وعودهم ورغباتهم إلى أن لا يحققوا العدالة التى كانوا ينادون بها . يجب أن يكون هنالك مساواة فى الفرص ، أو كما قال بونابرت تتاح الفرص دون أى مانع لجميع المواهب . ومن الضرورى أن يرغب المرء فى المساواة بين الجميع فى نظر القانون، غير أنه لا يمكن أن تقوم هذه المساواة بين قائد ومقود ، أو فى جماعات ليس لها زعامة

ولقد اكتشفت الانسانية خلال تاريخها الطويل وسائل قليلة لاختيار الزعماء أو القادة . وكان أقدم هذه الوسائل ، الوراثة . وكانت تستخدم دون ريب فى القبائل الرحل فى قديم الزمن حين كان يخلف الأب ابنه الأكبر . وبدون هذا النظام القائم على خلافة الابن الأكبر كانت تتعرض الجماعات البشرية إلى تصدع واضطراب . ونجد فى التوراة مظاهر من هذا الاضطراب كما نجدها فى تاريخ اليونان. وكانت السلطة فى أنظمة الملك القديمة القوية، تنتقل فى هدوء كما كان الزعيم الوراثى يتمتع باحترام وتقدير لا حد لهما

ولقد كان المركز الممتاز الذى يحتله ملك إنجلترا قائما على هذا الأساس . وأدرك نابليون ذلك إدراكا تاما ، فانه كان يرمى إلى تأسيس ملك عضوض . لقد عرف أن الملك يظل ملكا حتى إذا انهزم أما الإمبراطور الذى ينصب نفسه بنفسه فيحتاج إلى انتصارات متوالية ليظل عرشه قائما

وهذا صحيح أيضا فى الأعمال والدويلات التى حكمتها عائلات خلال أجيال عديدة . وإنك لتجد المديرين والمراقبين والزراع الذين يثورون عادة على السلطان يخضعون لسلطة رئيس العائلة . ولا يعود هذا الخضوع إلى العادة وحدها ، ولكنه يعود كذلك إلى شعور طبيعى وتفكير معقول بعض الشئ . فالأب يستطيع أن يورث ابنه تقاليد الزعامة وأعرافها كما يورثه التفانى فى خدمة العائلة . والقائد الوراثى كالملك الوراثى يحس برابطة تربطه بعائلته أو ببلاده — رابطة من الشرف تتطلب التضحيات. ولقد رأينا من ذلك أمثلة رائعة فى فرنسا خلال الأزمة الاقتصادية التى مررنا بها منذ عهد قريب

أما خطر القوة الوراثية فهو أن يكون الابن الأكبر للعائلة الحاكمة غير ذى شخصية ، أو حتى غير ذى عقل كامل . فهل من اللازم فى مثل هذه الحالة أن توكل الأمور إلى رجل لا يقدر على القيادة ؟ كلا ! وقد عمدت بعض البلاد التى يقوم فيها مثل هذا النظام من الوراثة ، إلى استثناءات لا تمكن من الحكم الزعيم الوراثى الذى لا يلين للقيادة . ففى بريطانيا عدل نظام الإرث الملكى مرات عديدة بطرق برلمانية . وحدد رجال الأعمال الكبار فى الولايات المتحدة أثناء حياتهم حدود السلطة التى قد تنتقل إلى أبنائهم لا يستطيعون أن يخلعوهم . فاذا لطفت السلطة الوراثية بما يتطلبه الحس العام وبسيطرة من البرلمان أو المجالس التمثيلية ، فانها تكون ذات صفات طيبة كثيرة .

وأهم ما يجب أن يمتاز به زعيم هو أن يعترف له الناس بصفة الزعامة . وجميع الزعماء الذين لا يقر لهم المجموع زعامتهم كاملة ، تنقصهم القوى الكافية لهذه الصفة الكبرى . والزعيم الذى ينتخب انتخابا يجب أن تكون له سلطة تامة على الذين انتخبوه؛ ولكن يقع أحيانا أن تكون الصفات التى اختير من أجلها الزعيم كالفصاحة وحسن الخلق غير الصفات المطلوبة فى موقف معين ، فيعود ضعيفا غير قادر على معالجة الأمور . وكذلك الحال فى أمة تتقاسمها الأحزاب . فالزعيم المنتخب فى هذه الحالة إنما يمثل ما يقارب نصف المنتخبين . فاذا أحس الباقون تجاهه بشئ من الكراهية ، تعرضت الدولة للخطر . ولقد رأينا مرات عديدة بلادا عظيمة تقع فريسة الشك والهزيمة لأن زعيما لها اختارته الأغلبية فلم يملك ثقة جميع الشعب

واختيار الزعيم أو القائد عملية أشد خطرا عندما يدور الأمر لا على سلطة تقوم فى بلاد بكاملها ، ولكن على سلطة تقوم فى

جماعة أصغر وخاصة عندما يمارس الزعيم سلطته مباشرة، أو يكون معرضاً لتجديد الانتخاب مرة بعد أخرى فى فترات معينة والسؤال الذى يرد هنا هو كيف يستطيع الزعيم ان يكسب طاعة الناس الذين سيتعلق أصواتهم بعد قليل؟ إن انتخاب رئيس لمشروع ، أو قائد كبير للجيش ، بطريق الغالبية فى الأصوات أنما تهيئ الدمار للمشروع أو الهزيمة للجيش . ولقد أدركت هذا بسرعة إدارات المشاريع والأعمال فرغبت عن الطريقة أكثر البلاد إحساسا بالديمقراطية ونبذتها. وهى تستعيض عن ذلك بأن يختار وكلاء القادة أو أعضاء مجلس الأعيان أو رؤساء الدوائر اختيارا انتخابيا وهؤلاء الموظفون تنفيذيون ، أو هكذا يجب أن يكونوا ، وليسوا قادة بحال من الأحوال . ومن الخطر جدا أن نجزأ الأعمال على صورة تحول دون الإجراءات اللازمة . فدستور الولايات المتحدة الأمريكية منشأ على شكل يجعل البلاد دون سياسة خارجية على الإطلاق فترة ما يكون الرئيس والكونغرس على خلاف . ويقع ذلك مدة سنتين كاملتين . وهذه حالة مضرة ضررا شديداً بأميركا وبأمم أخرى مثلها . أما الطريقة الإنكليزية بأنها تؤدى غرضها تأدية أفضل ، لأنها أكثر مرونة وطواعية

ومن أساليب اختيار القائد أسلوب الامتحانات ، وفى هذا الأسلوب يجوز المرشح للرئاسة شهادة عملية . وقد استعملت هذه الطريقة سابقا فى الصين . وهى تستعمل الى حد محدود فى فرنسا هذه الأيام . فاذا أراد فرنسى أن يتبوأ مقاما فى الجيش أو فى السلك الدبلوماسى أو فى دائرة حكومية وجب عليه أن يجوز امتحانات معينة . ويبدو لأول وهلة أن هذا النظام عادل ، لأن المتنافسين فيه يخضعون لظروف واحدة؛ ولكن لهساوىء خطيرة فالرجل الذى تتفتح قواه الذهنية ببطء والذى يمكن أن يثبت قدرته على القيادة فى الأربعين من عمره يحتمه السن من الاستفادة من قواه . ثم إن الصفات والخصائص التى تكون القائد الحسن لا تظهر أغلب الأحيان ولا تعرف عن طريق الامتحان. ولا يتردد « بول فاليرى » فى القول بأن أعظم شرور اليوم هى الامتحانات والشهادات

ويتخذ هذا الأسلوب من الترشيح للقيادة شكله الأشد حين تكون الترقية أيضا خاضعة للامتحانات . وهذا هو الحال فى مهنة الطب فى فرنسا . وفى الجيش يجد الرجل أمامه المدرسة الحربية وكلية الدراسات العسكرية العليا ، إذ يجب أن يؤدى امتحانا فيهما . غير أن الأقدمية فى العمل ووساطات أصحاب الوساطة لها أثرها فى التقدم كما تفيد الانتصارات أثناء الحرب

ولا يمكن أن نقول شيئا كثيرا عن الأقدمية ، فمن الواضح أن الناس يكسبون خبرة كلما تقدموا فى السن إلا إذا كانوا شديدى الكسل والبلادة ، أو شديدى العناد إلى حد يعوقهم من أن يتعلموا شيئا . غير أن هناك عددا كبيرا من المتقدمين فى السن يمكن أن يختار أعضاؤهم بالنظر إلى شهادات الولادة ، وعلى هذا الأساس تجرى تعييناتهم

ومن أكثر الطرق مطابقة للمنطق أن يعين رؤساء الأعمال الرجال الذين يلونهم فى المناصب . وفى هذه الحالة يضطرون إلى الاعتماد عليهم وإلى أن يكونوا مسئولين عن أعمالهم . ويعين الملك الوراثى أو الرئيس المنتخب رئيسا للوزراء ، بعد موافقة البرلمان أو الجمعية الحاكمة . ثم يختار رئيس الوزراء . ثم يعين الوزراء الموظفين فى دوائرهم المختلفة . وهنا يبنى الهرم بالبداية من رأسه ثم النزول إلى أسفل ، وهى عملية ناجحة من الناحية الإدارية وإن تكن غير معقولة بالطبع فى إقامة بناء

وهذا النظام حسن ولا ريب على قدر ما يمكن أن تكون أعمال البشر حسنة . والمبدأ فيه حكيم، ولكن الجهاز مع ذلك لا يعمل عملا كاملا . فجميع التعيينات ما عدا الرئيس وعددا من الوزراء السياسيين ، ومنها تعيينات الرجال الفنيين ، يجب إن تقوم على أساس المقدرة التكتيكية والمتانة الأخلاقية . إن مصلحة البلاد ومصلحة الذين يقومون على حكمها هى أن يكون قائد الجيش أو مدير مصلحة السكة الحديدية مثلا رجلا من الطراز الأول ، مهما كانت نزعاته السياسية أو الدينية ، وكائنة ما كانت علاقاته وأصدقاؤه . وليس من الممكن أن يمتنع الناس عن أن تكون لهم عواطف ، فالصداقة والقرابة والصلات الحزبية لها أثر كبير فى التعيينات ، وهذا أمر يؤسف له أحيانا ، إذ من الواجب أن نسيطر جميعا على أنفسنا حتى لا تتأثر المواهب تأثرا يضير المصلحة

وفى النظم التى تخلق الزعيم أن يتقدم رجل على أثر ما تقع الأمة فى حال من الفوضى ، فيفرض نفسه عليها فرضاً .